



## السياسة الداخلية لحكومة مضر بدران الثالثة ٢٨ آب ١٩٨٠ - ١٠ كانون الأول ١٩٨٤

أ.د. نعيم جاسم محمد العلواني

الباحثة رغدة رياض علاوي

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

### الملخص:

يعد مضر بدران من أبرز الشخصيات السياسية في الأردن، وقد نال ثقة العاهل الاردني الملك الحسين بن طلال من خلال كفاءته التي أثبتها عندما تبوأ مناصب مهمة في الأردن، وعليه تم تكليفه عدة مرات ليكون رئيساً للوزراء من قبل الملك الحسين، وكانت الوزارة التي شكلها (٢٨ آب ١٩٨٠ - ١٠ كانون الأول ١٩٨٤) أبرز تلك الوزارات التي شهدت احداثاً وتطورات مهمة على المستوى المحلي والإقليمي. مثل مضر بدران نموذجاً ناجحاً في الحكم والإدارة خلال تلك المدة من وزارته الثالثة، إذ قام بخطوات اصلاحية مهمة منها مكافحة الفساد والبناء والأعمار وتطوير الاقتصاد الاردني وامور أخرى كثيرة.

**الكلمات المفتاحية:** حكومة مضر بدران، الأردن، سياسة داخلية.

### Abstract:

**The internal policy of the state government, Mudar Badran, the third 28 1980 – 10 December 1984.**

**Mudar Badran is one of the most prominent political figures in Jordan. He won the trust of the Jordanian King, King Hussein bin Talal, through his efficiency, which he demonstrated when he assumed important positions in Jordan. Accordingly, he was assigned several times to be prime minister by King Hussein, and the ministry he formed for the period was**



(August 28, 1980 – December 10, 1984). was the most prominent of those ministries that witnessed important events and developments at the local and regional levels.

Mudar Badran represented a successful model in governance and administration during that period of his third ministry, as he took important reform steps, including combating corruption, building, reconstruction, developing the Jordanian economy, and many other things.

**Keywords:** Mudar Badran government, Jordan, internal politics.

#### المقدمة :

كان مصر محمد عايش بدران من الرجال الذي اكتشفهم الملك حسين ودفع بهم الى اعلى مراتب الحكم بين رجال الدولة السياسيين الأردنيين وبشهاده أقرانه ، فقد امتلك مصر بدران خصلات سياسية متميزة ، اذ كشفت سيرته عن امتلاكه حسا فطريا في الدفاع عن مواقفه من دون أن يفكر في استبدال مواقف مغایرة أو أقل استقامة منها حتى أمام ملوك ورؤساء الدول لا سيما ما يتعلق منها بالمصلحة العليا أو قضية الوطن ، وكان جريء وجاد في عمله ساعدته تلك الخصال على التدرج في مناصب الدولة من موظف بسيط حتى تدرج في الوظائف الحكومية اذ عمل في دائرة المخابرات حتى وصوله الى منصب رئاسة الحكومة لأربع مرات .

إن الهدف من هذه الدراسة هو توضيح أبرز ما قام به مصر بدران في اثناء تسلمه رئاسة الوزراء للمرة الثالثة في الاردن لمدة (٢٨ آب ١٩٨٠ – ١٠ كانون الأول ١٩٨٤) على المستوى الداخلي ومواكبته الأدوار السياسية التي اضطلع بها وتقدير المرحلة التي عاشها بالنظر الى الأثر الذي تركه وال بصمات



الواضحة التي خلفها في شتى ميادين العمل السياسي سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أم القومي ، وما قدم من أعمال وخدمات جليلة على المستوى الداخلي للأردن من أعمار وبناء وتطوير المناهج التعليمية وزيادة مؤسساتها وبناء الجامعات وإنشاء وتطوير المشاريع التي تعود فائدتها لأهل الأردن خلال مدة رئاسته للحكومة .

قسم البحث الى اربعة محاور رئيسة وخاتمة، كان المحور الاول لمحنة تاريخية عن مصر بدران واهم الوظائف التي شغلها قبل تكليفه بتشكيل الحكومة الثالثة، وتضمن المحور الثاني ابرز انجازات حكومة مصر بدران على المستوى الداخلي، اذ اشار الى تشكيل هذه الحكومة من قبل مصر بدران بأمر من العاهل الاردني الملك الحسين بن طلال وابرز انجازات تلك الحكومة على المستوى الداخلي من خدمات تتعلق بحالة المواطن الاردني، وتحدث المحور الثالث عن تشكيل المجلس الوطني الاستشاري ودور مصر بدران فيه ، والاسباب التي جعلت الملك الحسين بن طلال يأمر بتشكيل هذا المجلس واهم وظائفه ، اما المحور الرابع فقد درس حكومة مصر بدران الثانية والاصلاحات الاقتصادية في الاردن ، اذ اشار الى ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي حققتها حكومة مصر بدران ابان تلك المدة .

اولا: لمحنة تاريخية عن مصر بدران واهم الوظائف التي شغلها قبل تكليفه بتشكيل الحكومة الثانية: هو مصر محمد عايش بدران أردني الجنسية ، تعود جذور (آل بدران) الى أسرة نابلسية انتقل بعض أفرادها الى مدينة السلط في القرن التاسع عشر، ولد في مدينة جرش عام ١٩٣٤ عاصر جده الذي احترف تصليح الساعات والذي ولد في نابلس إذ كان لديهم وقف يقع على جادة بدران في وسط المدينة ، إذ عاصر مدة الحكم العثماني ، وعندما كان الانطلاق بين البلدان العربية من دون أي جواز سفر سافر جده مع والد مصر محمد عايش الى القاهرة من اجل التحاق الأخير بجامعة الأزهر لدراسة القضاء الشرعي (١).



درس مصر بدران في مدرسة الكرك وقد أكمل المرحلة الابتدائية و الثانوية وبعدها اتجه إلى سوريا لا كمال دراسته الجامعية في جامعة دمشق وتم قبوله في كلية الحقوق وبعد أنباء دراسته الجامعية عام ١٩٥٦ بدأ الوعي السياسي لمصر بدران يزداد ولا سيما بعد أن تشكل ذلك الوعي في مرحلته الجامعية وترسخت فيه كل معاني القومية وأخذ يطبق تلك الأفكار على أرض الواقع (٢).

زواجه:

بعد عودة مصر بدران من دمشق بدأ مرحلة جديدة من مراحل حياته ولم يكن مصر يفكر بالزواج حتى جاء عام ١٩٥٧ عندما تعرف على ابنة شريك خاله بالتجارة اسمها مؤمنه ، عندما كانوا في زيارة إلى بيت اهلها الذين كانوا يسكنون في جرش ،ولكن أصلهم من الشام ، إذ كانت مؤمنه لا تزال حينها في مرحلة الدراسة وكانت تبلغ من العمر ١٦ عاماً وبعدها تم الزواج في ١٩٥٩ في جرش ،وفي تلك المدة كان مصر يعمل موظفاً في مكتب التحقيقات الأردنية وكان مسكنهم بالقرب من منزل والده في جرش ، وبعد الزواج رزق بخمسة أولاد: ابنه الأكبر عماد تولد عام ١٩٦١ وابنته ريم تولد عام ١٩٦٣ ورنا تولد عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٣ رزق بابنته لمى وهي اصغر بناته وبعدها ب نحو تسعة سنوات رزق بولد اسمه عمر ولد عام ١٩٨٤ وحينها أنهى مصر بدران مسؤوليته في رئاسة الحكومة. (٣)

الأوسمة التي حصل عليها هي: (٤)

- ١- وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة من المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٦٠ .
- ٢- وسام النهضة من الدرجة الثالثة المملكة الأردنية الهاشمية .
- ٣- وسام التربية من المملكة الأردنية الهاشمية .
- ٤- وسام الأرز الوطني درجة كومندور الجمهورية اللبنانية عام ١٩٧٠ .
- ٥- وسام الاستقلال من الدرجة الأولى ،المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٧٢ .
- ٦- وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى ،المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٧٤ .



- ٧- وسام الشرف الذهبي الكبير لاستحقاق النمسا عام ١٩٧٨ .
- ٨- وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة الجمهورية العربية السورية عام ١٩٨٣ .
- ٩- وسام جمهوريه مصر العربية .
- ١٠- وسام الملك عبد العزيز آل سعود من المملكة العربية السعودية .
- ١١- وسام جامعة العلوم والتكنولوجيا من المملكة الأردنية الهاشمية .
- ١٢ وسام النهضة المرصع ، المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٩١ .
- ١٣ وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة ، الجمهورية العربية السورية ١٩٩٥ .
- ١٤ وسام الهلال الأحمر الأردني ،المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٩٨ .

دخل مضر في خدمة الامن العام عام ١٩٥٧ عندما كان سليمان النابليسي رئيساً للوزراء وعبد الحليم النمر وزيراً للداخلية وفي تلك المدة كان في ميدان التدريب برتبة ملازم أول وهي المدة التدريبية التي تستغرق ثلاثة شهور ويخوضها كل منصب جديد للجيش أو الأمن العام ، وأعلنت الأحكام العرفية عقب رحيل حكومة النابليسي وتم ضم الأمن العام إلى الجيش وتم إلغاء الأحكام العرفية بعد مجئ حكومة سمير الرفاعي وفي عام ١٩٥٨ عمل مضر بدران مساعداً للمشاور العدلي وذلك بصفته حقوقياً إذ كان من واجبات المشاور العدلي في القوات المسلحة هو إعداد مذكرات التوقيف واصدارها ، كذلك مذكرات الإفراج عن الموقوفين وكانوا يقومون بذلك بناء على طلب لجان التحقيق، بعدها عمل مضر بدران لمدة معينة رئيساً للمشاور العدلي بالوكالة ، فكان عمله يتضمن جملة من الأمور منها تفتيش السجون ، وهناك قام مضر برفع مظلومية بعض السجناء والإفراج عنهم عندما اكتشف أن مدتهم قد انتهت وعندما كان مضر مساعد للمشاور العدلي كان يعمل لساعات طويلة حتى منتصف الليل .<sup>(٥)</sup> وفي عام ١٩٦٢ أصبح مضر بدران محامي عن القوات المسلحة إذ تم تخصيص مكتب له وكان يذهب لعمله باللباس العسكري وخلا عمله هذا اكتسب خبرة قانونية في ذلك المجال بعدها انتقل إلى مكتب



التحقيقات السياسية ابتداء من عام ١٩٦٥ بعدها في عام ١٩٦٦ انقل الى دائرة المخابرات العامة للعمل فيها وفي نيسان عام ١٩٦٨ تسلم منصب مدير جهاز المخابرات العامة حينما كان رتبة عميد وفي عام ١٩٦٨ تسلم مصر بدران إدارة المخابرات العامة إذ عمل على تطوير العمل فيه من خلال اشكال مختلفة ومهمة لتنمية مصادر المعلومات في الدول التي تهدد أمن الأردن بعدها عمل مصر بدران عام ١٩٧٠ أميناً للديوان الملكي عام ١٩٧٠ وفي ٢٦ أيار ١٩٧٣ تسلم مصر بدران وزيراً للتعليم وكان انطباشه كوزير للتربية حاد الطابع فاس في الأوامر وحازم في القرارات وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٤ تسلم مصر بدران رئاسة الديوان الملكي بعد استقالته من وزير التربية أثناء حكومة زيد الرفاعي وفي ١٣ تموز ١٩٧٦ - ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٦ شكل مصر بدران حكومته الأولى إذ تولى مصر بدران رئاسة الحكومة الأردنية .(٦)

ثانياً: أبرز إنجازات حكومة مصر بدران على المستوى الداخلي:

#### السياسة الاقتصادية لحكومة مصر بدران الثالثة

تولت حكومة مصر بدران أعباء المسؤولية والبلاد كانت على أبواب مرحلة زمنية يستعد فيها الأردن من أجل وضع خطة تنموية خمسية جديدة تجسد آمال وطموحات البلاد الاقتصادية للنصف الأول من عقد الثمانينيات مستقيدة من تجارب عقد السبعينيات ، مما أسهم في تنظيم موارد البلاد وحسن استخدامها وجعل اقتصاد البلاد أكثر توازناً يكفل المساواة لجميع المواطنين ، ومن أجل ضمان تطور الاقتصاد في المجتمع والمحافظة عليه أخذت حكومة مصر بدران الثالثة تفكير في وضع خطة خمسية تزيد من مقدرات البلاد الإنتاجية وطاقاته الذاتية كما تدل أرقام الإحصاءات العامة بأن الدخل المحلي الإجمالي قد ارتفع بنسبة (٢١,٤) في عام ١٩٨٠ إذ بلغ (٧٦٢,٤ مليون دينار) كما يمكن القول أن جميع القطاعات قد حققت معدل نمو عالي خلال العام المنصر (٧).



شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين نمواً كبيراً لقطاع الصناعة في الأردن ، إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية القائمة في الأردن في تلك المدة أكثر من ١٥,٠٠٠ منشأة صناعية ، وتميزت هذه المدة بتفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع وتنمية الصادرات والصناعات التصديرية ، إذ شكلت نسبة الصادرات الصناعية خلال تلك المدة (٨٣٪) من مجمل الصادرات الوطنية ، وتطورت الصناعات الهندسية والمعدنية مثل صناعة القوالب وصناعة افران الغاز والغازلات والثلاجات والصناعات الكيميائية وصناعة الأدوية(٨).

أما في المجال الزراعي فإن الزراعة تعد أحد الأنشطة الاقتصادية التي تستهدف استغلال الطاقات والموارد المتاحة وإنتاج مختلف السلع الزراعية الالزمة للرغبات الإنسانية لذلك عملت حكومة مصر بدران على متابعة تطوير الإنتاج الزراعي وزيادته وإعطائه العناية الالزمة بما يكفل تقديم خدمات أفضل له من الأجهزة المختصة(٩).

تميز الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٠ بنشاط متزايد في مجال التخطيط التنموي باعتباره العام الأخير لخطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) وقد تجلى هذا النشاط في أعمال اللجان والندوات التي واصلت اجتماعاتها خلال العام بشكل مكثف ، وساهمت في تقييم منجزات الخطة المذكورة ووضع فلسفة وأهداف وبرامج خطة التنمية المقبلة ، وأن مستوى الأداء الأردني خلال العام المذكور كان استمراراً لمعدلات الإنتاج العالية التي دأب الاقتصاد الأردني على تحقيقها خلال مسيرته التنموية الطويلة ، ولابد من الإشارة إلى أن الفضل في مستويات الأداء العالية التي حققها الاقتصاد الأردني يعود إلى عوامل الاستقرار التي كان ينعم بها الأردن ، فضلاً عن الجهود التي كان يبذلها القطاعان الخاص والعام ، مما وفر الثقة في الاقتصاد الأردني محلياً وخارجياً، وكذلك إلى قوة العملة الوطنية وسلامة وضع الاحتياطيات الدولية التي بحوزة الأردن والتي عكست التدفقات المالية الخارجية على شكل تحويلات من الأردنيين العاملين في الخارج والمساعدات المقدمة للأردن من الدول العربية . (١٠)



وعلى الرغم من التباطؤ الملحوظ في معدلات النمو لمعظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء عام ١٩٨٢ ، فقد استطاع الأردن تحقيق معدلات تجاوزت مثيلاتها في العديد من هذه الدول ، إذ تمكن من السير قدما في ركاب التنمية الاقتصادية في ظل الاستقرار السياسي، ومع ذلك فقد شهد الاقتصاد الأردني بعض التراجع في معدلات أدائه خلال العام المذكور بالمقارنة مع السنوات العشر الماضية ، وقد واصل البنك المركزي الأردني تأدية مهامه الرئيسية في مجال المحافظة على الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم النقدي وتنظيم كمية الائتمان وتوعيته ووجهته ، فضلا عن ترشيد وتنظيم الزيادة في عرض النقد ، ولعل أهم ما يميز سياسة البنك المركزي الأردني النقدي خلال عام ١٩٨٢ هو اتسامها بالمرونة ، مع التركيز على إتاحة الفرصة أمام البنوك التجارية للتتوسيع في تقديم القروض المحلية ولاسيما طويلة الأجل منها ، مع ضرورة الاستفادة القصوى من الأموال المتجمعة لديها محليا ، ولتحقيق هذه الأهداف اتخذ البنك المركزي عددا من الإجراءات ، أهمها تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي بالنسبة للبنوك التجارية من (١١٪) إلى (٥٪) وفرض على بنوك الاستثمار والشركات المالية تخصص نسبة (٥٪) من الودائع لديها للاكتتاب في اذونات الخزينة لكي تقوم مقام الاحتياط النقدي وتشجيع للبنوك على التوسيع في منح القروض طويلة الأجل . (١١)

ركزت سياسة البنك المركزي الأردني خلال عام ١٩٨٣ على دعم سيولة الجهاز المصرفي ، وتشجيع الاستثمارات المحلية بهدف تعزيز معدلات النمو الاقتصادي دون الأضرار بهدف مكافحة التضخم ، ولتحقيق ذلك اتخذت إجراءات السياسية النقدية طابعا دون قيد لتحضير البنوك على التوسيع في منح القروض المحلية ، للتعويض عن انحسار المصادر الخارجية للأموال ، ومع ذلك فقد راعت السياسة ان يكون التوسيع النقدي خلال العام أقل من معدلات التوسيع المعتادة في السنوات السابقة ، كما راعت السياسة أيضا أن يتم توجيه قروض البنوك التجارية نحو قطاعات الإنتاج المباشر، و لتحقيق هذه الأهداف اتخذ البنك المركزي عدد من الإجراءات كان أهمها تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من



(%) ١٠ ) على الودائع الجارية ومن (%) ٨ ) على الودائع الادخارية ، وتشجيعاً لعمليات تمويل الاستثمارات المحلية ، قرر البنك المركزي تخفيض الحد الأعلى لسعر الفائدة على تسهيلات التي تمنحها البنوك التجارية عدا ما تمنحه من قروض التجمع البنكي . (١٢) وعلى الرغم من التحول في الاقتصاد الأردني من إداء اقترب إلى الحدود السلبية عام ١٩٨٣ إلى أداء ايجابي عام ١٩٨٤ إلا أن الصورة العامة كانت توضح صورة الاقتصاد الذي فقد زخم انطلاقته التنموية وارتد إلى النهوض المتناقض بفعل عوامل متمنكة من ظروف المنطقة ، ومن أبرز ملامح السياسة النقدية خلال عام ١٩٨٤ كان توجيهه لاستثمارات البنوك التجارية للتمويل الإنمائي، إذ قرر البنك المركزي ان تستثمر البنوك التجارية ما لا يقل عن (٤ %) من ودائعها بالدينار الأردني في كل من اذونات الخزينة وسندات التنمية الحكومية وال العامة ، وإسناد القرض الذي تصدره الشركات المساهمة العامة ، كما تقرر ان تستثمر البنوك (١٥ %) من رأس المال والاحتياطات في اسهم الشركات المساهمة العامة ، ومن ناحية اخرى وبهدف تعزيز سيولة البنوك التجارية ، فقد تم تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي بنسبة (١١ %) ليصبح (٦ %) على الودائع الادخارية و(٩ %) على الودائع تحت الطلب وودائع البنوك ، كما تم رفع الحد الادنى لرأس المال البنوك التجارية ليصبح خمسة ملايين دينار في نهاية عام ١٩٨٥ ، فضلاً عن توسيع البنك المركزي في تقديم السلف لمختلف مؤسسات الجهاز المصرفي . (١٣)

### ثالثاً: خطة التنمية الخمسية ١٩٨٥-١٩٨١ :

أن خطة التنمية الخمسية ١٩٨١-١٩٨٥ تعد من ضمن منجزات حكومة مصر بدران الثالثة وتنطلق في معطياتها من مقومات الاقتصاد الوطني والخبرة المستفادة من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السبعينات من القرن العشرين ، وكانت ترمي خلال السنوات الخمسة القادمة ، بكونها مرحلة مهمة في مسيرة التنمية المتواصلة، من أجل تحقيق نقطة رقمية ونوعية نحو الأهداف العامة للتنمية واستراتيجيتها

في الأردن ، ضمن إطار التخطيط الشامل تستطيع البلاد من خلاله المحافظة على الدفع التموي ومواجهة تحدياته مع مراعاة اعتبارات التكامل التنموي على المستوى العربي وتدعم عناصره . (١٤)  
تهدف الخطة الخمسية الى تحقيق معدل نمو في الإنتاج المحلي الإيجابي والعمل على زيادة الدخل في مجال الكهرباء والماء (١٥)

أما في مجال الإنشاءات : هو زيادة الدخل المتولد من قطاع الإنشاءات من (٥٢ مليون دينار) في عام ١٩٨٠ إلى (٩٤ مليون دينار) في عام ١٩٨٥ بأسعار عام ١٩٨٠ اي بزيادة أجمالية قدرها (٨٠,٨٪) أو بمعدل نمو سنوي مقداره (١٢,٦٪) . (١٦)

وفي مجال الخدمات: هو زيادة الدخل المتولد من قطاعات الخدمات (التي تشمل النقل والتجارة والمؤسسات المالية وملكية المساكن والإدارة العامة والدفاع والخدمات الاجتماعية والشخصية (١٧)  
وتهدف التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل الى تحقيق تحسن ملحوظ في رفاه المواطنين وإحداث توزيع أكثر عدالة لثمار التنمية (١٨) ، أي أنه أرتفع الاستهلاك بمعدل نمو سنوي حقيقي قدره (٪٨) للمدة من ١٩٨٥-١٩٨١ (١٩)

رابعاً: تشكيل المجلس الوطني الاستشاري الثالث (٢٠) :

كان من ضمن إنجازات حكومة مصر بدران الثالثة هو تشكيل المجلس الوطني الثالث في ٢٠ نيسان ١٩٨٢ (٢١)، وقد تكون من خمس وسبعين عضو بدلاً من ستون عضواً كانوا في المجلسين الأول والثاني (٢٢) ، وقد تولى رئاسته السيد سليمان العرار.(٢٣) وقد كان آخر مجلس استشاري تم تشكيله ، إذ أعقبه عودة الحياة النيابية ، وقد عايش المجلس الوطني الاستشاري بدوراته الثلاثة أربعة وزارات من وزارة مصر بدران الثانية ، ومن ثم وزارة عبد الحميد شرف (٢٤) ، التي شكلت في ١٥ كانون الأول ١٩٧٩ (٢٥) والتي شكل في عهدها المجلس الثاني ، ثم وزارة قاسم الريماوي (٢٥) والتي شكلت بتاريخ ٣ تموز ١٩٨٠ ، ثم جاءت وزارة مصر بدران الثالثة والتي في عهدها شكل المجلس الوطني الثالث وفي



عهدها ايضا تم حله . (٢٦) وعندما صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل المجلس الاستشاري الثالث (٢٧) صدرت محاضر المجلس الوطني الاستشاري ، والتي تضمنت أهم القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الاستشاري الثالث في الدورة الثالثة وكالآتي : (٢٨)

- ١- اللجنة القانونية أربعة وثلاثين قرار .
- ٢- اللجنة المالية والإدارية خمسة وعشرين قرار .
- ٣- اللجنة التربوية والاجتماعية ثلاثة وعشرين قرار .
- لجنة الخدمات والمرافق تسعة قرارات .
- ٥- اللجنة الاقتصادية خمسة قرارات .
- ٦- اللجنة المشتركة أربعة قرارات .

وقد ضم المجلس الوطني الاستشاري جميع طوائف وفئات الشعب الأردني ، ممن شغلوا مناصب سياسية وإدارية ، إذ ضم المجلس الثالث (إحدى وعشرين) ممن شغلوا منصب وزير ، كما ضم عددا من أعضاء مجلس النواب والأعيان والنقابيين والصحفيين والأطباء ، وأثنى عشر ممن يحملون شهادة الدكتوراه وسبعة مهندسين ، وقد بلغ عدد الاستيضاحات المقدمة من أعضاء المجلس الوطني الاستشاري الثالث (٦٩) استضاحا ، ويقصد بالاستضاح هو استفهام العضو عن أمر يجهله أو رغبته في التحقيق من حصول واقعة وصل علمها اليه أو استعلمه عن نية الحكومة في أمر من الأمور المتعلقة بالخدمات العامة والمرافق . (٢٩) وقد تقلص عدد الاسترضاحات في الدورة الثالثة ، ويرجع ذلك السبب كون أن المجلس لم يكمل دورته كاملة ، كما بدأ في تلك المدة الحديث عن الإعداد والتحضير لعودة الانتخابات النيابية ، والتي أثرت وغطت على موضوع الاقتراحات والاسترضاحات ، ولا يوجد سبب عملي يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني الاستشاري ، وقد أحبط المجلس عند إعلانه بنظره عدائية، وجرت مناقشات حادة حوله ، وكانت دوافع ذلك العداء مختلفة ، فمنها الموقف السلبي التقليدي من أي



فكه تأتي من الحكومة، ومنها التنافس الشديد بين بعض السياسيين أو مع رئيس الوزراء مصر بدران ، فوجد هؤلاء السياسيين في المجلس عقبة جديدة في طريق عودتهم السريعة للسلطة ومجالاً واسعاً لعدد من أعضاء المجلس فتحت أمامهم وسائل الحوار مع الملك والحكومة (٣٠).

وبعد مدة طويلة من غياب الحياة الديمقراطية النيابية والاكتفاء بوجود مجالس استشارية لم تكن تعبر بشكل كامل عن المفاهيم الأساسية للقيم الديمقراطية والتتمثل الشعبي ، لذلك رأى الملك حسين ضرورة عودة الحياة النيابية إلى البلاد واستئنافها ، انسجاماً مع التقاليد الديمقراطية وحافظاً على سلامة البنية الدستورية وقرة الشعب الأردني على مزاولة مختلف حقوقه العامة (٣١) . لذلك صدرت في ٧ كانون الثاني ١٩٨٤ الإرادة الملكية بحل المجلس الوطني الاستشاري ، كما صدرت الإرادة الملكية أيضاً بدعوة مجلس الأمة الناتساع إلى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ٩ كانون الثاني ١٩٨٤ (٣٢) ، وأقر المجلس التعديلات التي اقترحتها الحكومة وهي (٣٣) :

١ - يحق للملك بناء على رؤية مجلس الوزراء أن يعيد المجلس المنحل ويدعوه للانعقاد لممارسة صلاحياته .

٢ - يحق للملك بناء على رؤية مجلس الوزراء أن يأمر بأجراء انتخابات عامة في نصف عدد الدوائر الانتخابية .

٣ - يتولى أعضاء مجلس النواب انتخاب نواب لملء المقاعد الشاغرة في الدوائر التي تعذر إجراء الانتخابات فيها .

**الختمة:**

بعد الحديث عن حكومة مصر بدران الثانية في الأردن لمدة ٢٨ آب ١٩٨٠ - ١٠ كانون الأول ١٩٨٤ تم التوصل إلى النتائج الآتية :

١. كان مضر بدران يتميز بشخصية هادئة وكان التزامه ودقة وتفانيه في عمله والمسؤوليات المناطة به قد جعلت العاهل الاردني الملك الحسين بن طلال يتمسك به، لا سيما وانه اثبت جدارة ومقدرة عالية في اثناء عمله في مناصب مختلفة قبل تسلمه رئاسة الحكومة الثانية في الاردن .
٢. اثبت مضر بدران التزامه العالي وكان يسرخ كل وقته في العمل بالوزارة ويبحث الوزراء للعمل ليل نهار من اجل الشعب الاردني ، الامر الذي زاد تمسك الملك الاردني به .
٣. من خلال عمله في الحكومة قدم انجازات كبيرة على المستوى الداخلي، مما جعله محط احترام اغلب الطبقة السياسية والشعب الاردني ، من خلال المنجزات التي حققتها حكومته .
٤. كان الرجل المطيع والمنفذ لإرادة الملك، وعند تشكيل المجلس الوطني الاستشاري كان ابرز المؤثرين والفاعلين فيه على الرغم من ان كثير من اعضاء المجلس النيابي استناءوا منه وعذّوا ذلك المجلس منافساً للمجلس النيابي .
٥. على الرغم من كل الانجازات التي حققتها حكومة مضر بدران الثالثة على المستوى الاقتصادي من خلال رفع مستوى دخل الفرد بشكل كبير إلا ان حكومة مضر بدران هوجمت من قبل بعض اعضاء مجلس النواب ووصفوها بالمقصرة .
٦. اثبت مضر بدران مقدرته على مواجهة منتقديه من السياسيين الآخرين ومن اعضاء مجلس النواب لا سيما من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين الذين كانوا يشكلون اكثريه في المجلس النيابي، وتحمل الكثير من اجل استمرار مسيرة الحكومة .
٧. على الرغم من استقالة الحكومة إلا أن مضر بدران كان يتمتع بثقة الملك الاردني، بدليل انه شغل مناصب اخرى بعد استقالته من الحكومة عام ١٩٧٩ .



الهوامش:

- (١) مصر بدران ، القرار ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٠ ، ص ١٣٥ .
- (٢) سلطان محمود عارف الشيب ، أصحاب الدولة سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية ١٩٢١ - ٢٠١٥ ، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع ، د.م ، ٢٠١٦ ، ص ٢٢١ .
- (٣) مصر بدران، المصدر السابق، ص ٦٢\_ص ٦٣ .
- (٤) المصدر نفسه، ص ٦٦٣\_ص ٣٦٤ .
- (٥) سلطان محمود عارف الشيب ، سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية ١٩٢١ - ١٩١٥ ، ص ٢٢٢ .
- (٦) سلطان محمود عارف الشيب ، رؤساء الديوان الملكي الهاشمي ، د.م ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٨ .
- (٧) بسام الساكت، بسام عصفور، الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٠ وما بعده، عمان ، ١٩٨٠ ، ص ٢ .
- (٨) أكرم كرمول تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن ، دار الضياء للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٨، ص ١٧ .
- (٩) محمد عبد الهادي شافعي وأخرون مدخل الى الاقتصاد الزراعي ، مكتبة الاقتصادية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٦ ، ص ١٠ .
- (١٠) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الرابع عشر دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، ١٩٨٠ ، ص ٢ .
- (١١) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي التاسع عشر ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، ١٩٨٢ ، ص ٢ .
- (١٢) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي العشرون ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، ١٩٨٣ ، ص ٤ .
- (١٣) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الحادي والعشرون ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، ١٩٨٤ ، ص ٢ .
- (١٤) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٥-١٩٨١ ، عمان ، د.ت ، ص ٣٢ .
- (١٥) اكثم عيسى حمود ، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) (رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة اليرموك ، ١٩٩١ ، ص ٦٠ .
- (١٦) مصطفى الحمارنة ، الاقتصاد الأردني مشكلات والأفاق ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٨٦ .
- (١٧) وزارة التخطيط الأردنية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ ، عمان ، ١٩٩٠ ، ص ٢٩ .
- (١٨) المجلس القومي للتخطيط ، المصدر سابق ، ص ٣٢ .



- (١٩) مصطفى الحمارنة ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .
- (٢٠) وزارة التخطيط الأردنية ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .
- (٢١) الجريدة الرسمية الأردنية، عمان ، العدد ٣٠٦٧ ، ١٩ نيسان ١٩٨٢
- (٢٢) الوثائق الأردنية، مجلس الأمة الأردني ١٩٢١-١٩٨٤ ، وزارة الأعلام دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، ١٩٨٤ . ص ٤٩ .
- (٢٣) سليمان العرار (١٩٣٤-١٩٩٨) : ولد في مدينة معان وهو وزير سابق ورئيس لمجلس النواب الأردني لعدة مرات ساهم في بناء الدولة الأردنية حصل على الشهادة الثانوية عام ١٩٥٣ من مصر وشهادة الدبلوم في القانون المدني من جامعة الرباط ، وقد عمل رئيساً لتحرير جريدة الرأي منتخبًا من الاتحاد الوطني ثم عين مديرًا عاماً لتحرير . ينظر جمعة حماد ، قصتي مع الصحافة دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٢ .
- (٢٤) عبد الحميد شرف (١٩٣٩-١٩٨٠) ولد في بغداد أكمل دراسته الثانوية في عمان ، في مدرسة المطران ثم في المدرسة الإسلامية ، التحق بعد ذلك بالجامعة الأمريكية في بيروت ، نال جائزة في الفلسفة عام ١٩٥٩ ، حصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية عام ١٩٦٢ ، عين مديرًا للشؤون العربية والفلسطينية في وزارة الخارجية الأردنية وقد ترك حركة القوميين العرب عام ١٩٦٣ . للمزيد من التفاصيل ينظر : الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، الأردن ، سير وتراث ، ١١٠٤-١١٠٤ .
- (٢٥) قاسم الريماوي (١٩١٨-١٩٨٢) : ولد في قرية (بيت رima) التابعة لمحافظة رام الله ، والده كان تاجراً ميسوراً درس قاسم الابتدائية والثانوية في المدرسة الرشيدية وبعدها التحق بالكلية العسكرية بالقدس أنهى الثانوية العامة عام ١٩٣٦ في الوقت كانت البلاد تشهد ثورة وإضراب عام ١٩٣٦ ، والتي شملت معظم مناطق فلسطين احتجاجاً على الممارسات الصهيونية والبريطانية ، له نشاط فكري مميز فقد كان يهوى المطالعة والكتابة وله بعض الإسهامات الفكرية ، صدر له كتاب يحمل عنوان (نقوس الخطر) . للمزيد ينظر: سلطان الشايب، سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية ، ص ٢٣٨ .
- (٢٦) طايل صليبي حمد ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
- (٢٧) مروان أحمد سليمان ، جلالة الملك حسين بن طلال ٤٥ عاماً من البذل والعطاء والتضحية ، ج ١ ، عمان ١٩٩٤ . ص ٢٨٤ .



- (٢٨) طايل صليبي حمد ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .
- (٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .
- (٣٠) طايل صليبي حمد ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .
- (٣١) محمد حمد القطاطشة، الحياة السياسية في الأردن في عهد المغفور جلالة الملك حسين ،مركز سعد للخدمات ، عمان ،٢٠٠٠ ،ص ٩٢ .
- (٣٢) مالك عبد الرزاق الوزي دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٨٩-٢٠١١ ، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣ .
- (٣٣) حيدر جواد محمد، الاصلاح السياسي وأثره على عملية صنع السياسة العامة في الأردن بعد عام ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٧٩ .